زخور: ازدياد حجم البضائع نحو سوريا

مرفأ بيروت يبدأ عام 2012 متراجعاً

المستقبل - الاحد 12 شباط 2012 - العدد 4253 –

الفونس ديب

بدأ مرفأ بيروت نشاطه في العام 2012 متراجعا في معظم اعماله لاسيما على مستوى عدد البواخر والشحن العام والحاويات، ما يعكس الوضع الاقتصادي المتأزم الذي تعيشه البلاد، وتراجع اداء القطاعات الاقتصادية من صناعة وتجارة وسياحة وغير ذلك.

وقد أدى هذا الوضع الى التخفيف من حدة الازدحام التي شهدها المرفأ نهاية العام الماضي، وأشار رئيس غرفة الملاحة الدولية– بيروت ايلي زخور في هذا لاطار، الى انخفاض فترة الانتظار لتسليم البضائع الى التجار من ثلاثة ايام الى يوم على ابعد تقدير، ولفت ايضا الى ان كميات لا باس بها من البضائع تستورد عبر المرفأ لمصلحة السوق السورية، بعد العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها.

وكشف زخور عن اضرار كبيرة اصابت شركات ملاحية عالمية نتيجة الاوضاع الاقتصادية السيئة لدى الدول الصناعية الكبرى، مشيرا الى ان الكثير من هذه الشركات معرض للافلاس.

الارقام

وبحسب الاحصاءات الصادرة عن مرفأ بيروت، فقد انخفض عدد البواخر التي رست داخل المرفأ في كانون الثاني الماضي بنسبة 2،8 في المئة مقارنة مع كانون الثاني 2011 الى 178 باخرة مقابل 194 باخرة، وانخفض الشحن العام بنسبة 2،0 في المئة الى 2،560 الف طن، مقابل 2،561 الف طن في كانون الثاني 2011. أما عدد السيارات، فقد ارتفع بنسبة 43 في المئة الى 7214 سيارة مقابل 5048. وبالنسبة المسافرين فلم يعبر المرفأ اي مسافر في كانون الثاني الماضي، وهكذا كان الحال في كانون الثاني 2011. اما الحاويات التي تم تداولها في هذا الشهر، فقد انخفض عددها بنسبة 4،3 في المئة الى 79 الفا و98 حاوية نمطية، مقابل 81 الفا و895 حاوية كان المرفأ قد حققها في كانون الثاني 2011.

زخور

من جهته، اعتبر زخور ان تراجع حركة المرفأ هو امر طبيعي في بداية كل عام، خصوصا بعد الحركة النشطة التي شهدها خلال الشهرين الاخيرين من العام 2011، وفي الوقت نفسه لم يخف زخور انعكاس التباطؤ الاقتصادي الذي تشهده البلاد على عمل المرفأ، وقال "هذا أمر طبيعي، لأن المرفأ يشكل البوابة الاساسية للحركة الاقتصادية والتجارية في البلاد".

وعن الازدحام الذي يشهده المرفأ، قال زخور "الموضوع لم يحل جذريا، لأن المرفأ يعمل باكثر من طاقته الاستيعابية"، ومؤكدا ان معالجة هذه المشكلة بشكل نهائي رهن انجاز اعمال توسيع وتطوير محطة الحاويات. وأضاف "ان كل ما تقوم به السلطات المعنية من وزارة الاشغال العامة والنقل وادراة المرفأ لمعالجة هذا الموضوع هو آني ولن يؤدي الى التخلص من الازدحام بشكل نهائي".

ورأى ان "ارتفاع معدل الازدحام او انخفاضه مرتبط بشكل اساسي بحركة المرفأ، فكلما زاد الضط كلما شهدنا ازدحاما أكبر وبالعكس"، مبديا تخوفه من مواجهة هذه المشكلة على نطاق اوسع في المرحلة المقبلة، في حال تم استخدام مرفأ بيروت بشكل أكبر لنقل البضائع اليى سوريا.

وأكد زخور استخدام المرفأ لتوريد البضائع الى سوريا، وقال "اليوم تعتمد السوق السورية على نظيرتها اللبنانية لتموين حاجتها من البضائع المختلفة ننظرا للعقوبات المفروضة عليها.

ولفت الى ان ادارة المرفأ باشرت باتخاذ كل الخطوات لشراء كل التجهيزات اللازمة للمباشرة بتشغيل كامل الرصيف فور الانتهاء منه وتسليمه، وأوضح ان طول الرصيف يبلغ 1100 متر وهو يتطلب رافعة جسرية لكل مئة متر، ما يعني انه يحتاج الى 5 رافعات جسرية في ظل وجود 6 رافعات جسرية عملاقة، كما انه يحتاج الى 15 رافعة مساعدة، لأن كل رافعة عملاقة تحتاج الى ثلاث رافعات مساعدة.

واكد ان "تشغيل الرصيف سيرفع القدرة الاستيعابية من مليون حاوية نمطية الى مليون ونصف المليون حاوية سنويا، ما يضع حدّا نهائيا لأزمة الازدحام التي يشهدها المرفأ من حين الى آخر. كما أنه سيفعّل الدور المحوري للمرفأ في المنطقة، ما ينعكس إيجاباً على حركته وواردااته المرفئية".

وأشار الى انه تم دعوة الوزير غازي العريضي لرعاية مؤتمر الربط البحري بين الدول العربية الذي تنظمه غرفة الملاحة البحرية في بيروت يومي 5 و6 نيسان، بالتزامن مع اجتماع مجلس ادارة الجمعية العمومية للاتحاد العربي لغرف الملاحة البحرية.

وكان مرفأ بيروت قد حقق رقما قياسيا تاريخيا على مستوى تداول الحاويات، الذي زاد على المليون حاوية نمطية. وبذلك دخل المرف فعليا في لائحة المئة مرفأ الاولى في العالم التي تتعامل مع أكثر من مليون حاوية نمطية".